

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الاستثمار

م.م. مزبان محمد فرهان

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

الملخص :

تتباين الأطر المحاسبية الخاصة بالتحفظ التي لها أثر على كفاءة قرار الاستثمار في الشركات بين تحفظ مشروط وآخر غير مشروط. ويلزم النوع الأول من التحفظ مدراء الشركات على الاعتراف بالخسائر الاستثمارية (الناشئة نتيجة للمشروع الاستثماري) على أساس دوري. ويعد هذا النوع محددًا لقرار الاستثمار من خلال العلاقة العكسية ما بين الاعتراف بالخسائر وسمعة الشركة. ومن جانب آخر فإن التحفظ غير المشروط يحجم الأرباح المتحققة وخصوصاً الأرباح المتناقصة. وبالتالي فإن هذا النوع من التحفظ قد يساعد المستثمرين في التغلب على معوقات قرار الاستثمار في الشركة من خلال التخلص من مخاطر قرار الاستثمار.

الكلمات الدالة: التحفظ المشروط، التحفظ غير المشروط، قرار الاستثمار.

The Relationship Between the Accounting Reservation and the Efficiency of Investment

Abstract :

There are two types of reservations that affect the decision to invest in companies, namely conditional and unconditional. The first type of reservation requires corporate managers to recognize investment losses (arising as a result of an investment project) on a periodic basis. This type is specific to the investment decision through the inverse relationship between recognition of losses and reputation of the company.

On the other hand, the unconditional reservation dwarfs the profits achieved, especially the diminishing profits. Therefore, this type of reservation may help investors overcome the obstacles to the investment decision in the company by eliminating the risk of investment decision.

Key words: conditional conservatism, unconditional conservatism, investment decision.

المقدمة :

تتعدد التعاريف المحاسبية لسياسة التحفظ (الحيطة والحذر) وفقاً للآلية المناسبة التي تفرضها سياسة الشركة على المحاسبين في وقت الاعتراف بالمصاريف، وكذلك وقت الاعتراف بالإيرادات، فغالبا ما ينظر الى المحاسبين على انهم أكثر تشاؤماً من غيرهم فيما يتعلق بنتيجة النشاط للشركة. فعلى سبيل المثال عرف Basu التحفظ على أنه التوقيت غير المتماثل Asymmetric Timeliness لانعكاس أثر كلا من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث انعكاس أثر الأنباء غير السارة بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة (Basu,1997:30-37). وكذلك عرف (Beaver & Ryan) التحفظ المحاسبي بأنه الانخفاض المستمر للقيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة إلى أخرى، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في الإطار المفاهيمي رقم (2) التحفظ المحاسبي بأنه تصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد، وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار. وفي المقابل فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية IASB 1980 التحفظ المحاسبي بأنه درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكثر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب. ويرجع التأصيل العلمي لمبدأ التحفظ المحاسبي الى محاولة اظهار التزامات أكبر من الإيرادات من خلال وقت الاعتراف بالنفقات والالتزامات ((Ruch and Taylor 2011)). وهناك تفسيرات مختلفة لهذا المبدأ، ولكن الأكثر شيوعاً منها يمكن التعبير عنها في المقولة التالية: تكاليف الشركة هي واضحة، والدخل غير مؤكد، ويجب تضخيم الأصول وتقييم المصادر المحتملة للإيرادات والتقليل من شأنها. وبالتالي فإن أساس التحفظ المحاسبي يكون من خلال عدم التعجل بالاعتراف بالإيراد، والتعجل بالاعتراف بالمصاريف، وكذلك عدم رفع قيم الأصول وعليه فإن المحاسبين ووفقاً لهذا المبدأ قد يكونوا أقرب الى التشاؤم من التفاؤل، ويمكن القول بأن أنواع التحفظ سواء أكان تحفظاً مشروطاً ام غير مشروطاً، يمكن ان يكونا وجهين للعملة نفسها، وبالتالي فان عملية التحفظ المحاسبي لا تكتمل الا بوجود وتكامل كلا النوعين مع بعض. وهذا يعني عدم وجود استقلالية لكل نوع من أنواع التحفظ عن الآخر، وتجدر الإشارة إلى أن كلا النوعين يؤديان الى تخفيض الربح، وكذلك القيمة الدفترية للموجودات. وهذا ما يتفق عليه (Beaver and Ryan, 2005: 269).

وتجدر الإشارة الى ان التحفظ المحاسبي نوعان هما **التحفظ غير المشروط (Unconditional Conservatism)** والذي عادة ما يطلق عليها التحفظ القبلي والذي يعني ذلك النوع من التحفظ الذي ينتج عن اختيار طريقة محاسبية معينة قبل بدء العمل وذلك عند معالجة الموجودات والمطلوبات، والتي ينتج عنها ظهور قيمة دفترية لصافي الموجودات أقل من القيمة السوقية على مدار عمر هذه الموجودات أو تلك المطلوبات (Xu and Lu, 2008: 15). ومن أمثلة ذلك اختيار طريقة الاعتراف الفوري بدلاً من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها بوصفها مصروفات على الربح المحاسبي بدلاً من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي. اما النوع الثاني فيطلق عليه **التحفظ المشروط (conditional Conservatism)** أو ما يطلق عليه أحياناً التحفظ البعدي وهو يعني ذلك التحفظ الذي ينتج عن تخفيض القيمة الدفترية لصافي الموجودات حال حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس، أي زيادة القيمة الدفترية لصافي الموجودات حال حدوث بعض الظروف المرغوب فيها ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ إتباع طريقة التكلفة أو السوق أيهم أقل لتقييم المخزون وطريقة معالجة انخفاض قيمة الموجودات طويلة الأجل. وبالرغم من وجود دراسات متعددة في هذا المجال إلا أن هذه الدراسة من الممكن أن تُعد إضافة معرفية الى البحوث والدراسات المتوفرة وبالتالي المساهمة في معرفة أثر التحفظ المحاسبي على قرار الاستثمار في الشركات وخصوصاً إذا ما علمنا بأن المشرعين في مجال المعايير المحاسبية قد استثنوا التحفظ غير المشروط من قيود الإطار المفاهيمي وهذا من الممكن ان يؤثر وبشكل سلبي على قرار الاستثمار في الشركات. ولغرض تحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى اقسام مختلفة، اذ يتعلق القسم الأول بالمنهجية والقسم الثاني يتعلق بالإطار النظري من خلال الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، اما القسم الثالث والأخير فقد خصص للنتائج والمناقشة.

1. **منهجية البحث:** يناقش البحث موضوع التحفظ المحاسبي وما له من أثر على جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها ، وما لها من أهمية في تخفيض درجة المخاطرة في القرار الاستثماري للشركات من خلال الاعتماد على مجموعة من البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث في بيئة الاعمال الأجنبية والشرق أوسطية، وتم استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي بهدف الوصول لهدف البحث واختبار فرضياته، ويهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي بشكل عام وأنواع التحفظ المشروط وغير المشروط بشكل خاص مع قرار الاستثمار ، وتكمن مشكلة البحث في وجود عدة دراسات أسهمت في معالجة مشكلة التحفظ وأثرها على المعلومات المحاسبية ولكن لا يوجد اتفاق

عام على اعتبار ان التحفظ المشروط او غير المشروط يمكن ان يساهم في تخفيض مخاطرة اتخاذ القرار الاستثماري وبالتالي تعزيز قدرة الشركة المالية، وللبحث أهمية خاصة في كونه يناقش وبشكل تحليلي مفهوم التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط بهدف بيان أثره على قرار الاستثمار، ومن خلال الدراسات والبحوث المعروضة في هذا البحث خلص البحث لاختبار فرضية مفادها ان التحفظ المحاسبي المشروط له علاقة معنوية مع قرار الاستثمار كما ان فرضية التحفظ المحاسبي غير المشروط يتناسب طرديا بعلاقة معنوية مع قرار الاستثمار.

2. الإطار النظري: للتحفظ المحاسبي اشكال مختلفة تتمثل بالية الاعتراف بالمصاريف والإيرادات، تقييم البضاعة على أساس الكلفة او السوق ايهما اقل، استخدام معدل استنفاد للأصول المنتجة (كحقول النفط والكبريت والموارد الطبيعية الاخرى)، المقارنة ما بين الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي العالي بباقي الموجودات الملموسة، والاعتراف بالمصروفات المتعلقة بكلفة الموجودات غير الملموسة المشتراة وغيرها كثير (Edwards 1989; Ryan 2006; Ruch and Taylor, 2011; Ito and Nakano, 2014). وقد تم تعريف التحفظ المحاسبي بانه علاقة القيمة الصافية للأصول قياسا بقيمتها الاقتصادية ناتجة من خلال الاعتراف المحاسبي لجانبي القيمة الاقتصادية للدخل، حيث أن للتحفظ جانبان اساسيان، يتمثل الأول بالاعتراف بالخسائر قبل وقوعها والثاني الاعتراف بالإيرادات بعد التأكد من استلامها (Ruch and Taylor 2011). وقد درس (Ito and Nakano, 2014: 59) أثر التحفظ المحاسبي على سلوك الاستثمار في الشركات على مجموعة من الشركات اليابانية، وقد خلصت الدراسة إلى أن التحفظ المشروط يتناسب عكسيا مع قرار الاستثمار على العكس تماما في حالة التحفظ غير المشروط. وهناك عدة دراسات وبحوث تناولت موضوع التحفظ المحاسبي بشكله العام وانواعه المختلفة. ولكن لوحظ في اغلب الدراسات المحاسبية أن العلاقة ما بين التحفظ المحاسبي وقرار الاستثمار بقيت محط جدل بقلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع (Watts, 2003; Roychowdhury, 2010). فقد لاحظ (Watts, 2003) وجود علاقة معنوية ما بين التحفظ المشروط وقرار الاستثمار في الشركات. وأثبتت دراسة Jensen (1986) ان الاستثمارات تتناسب طرديا مع تأخير الاعتراف بالمصروفات غير المتحققة. ولكن دراسة Watts (2003) بينت ان التحفظ المشروط قد يحقق فرصا استثمارية أكبر. ومن جانب آخر يرى Roychowdhury (2010) ان التحفظ المشروط قد يكون عاملاً مهماً في عملية اتخاذ قرار استثماري غير رشيد. ويبرر وجهة النظر هذه في أن المدراء وعند لحظة اتخاذ القرار الاستثماري غالبا

ما يمتلكهم هاجس المخاطرة وكيفية تجنبها حتى وإن كان المشروع يحقق أرباحاً في نشاطه الاعتيادي. وبالرغم من مناقشة الباحثين في مجال المحاسبة ومحاولتهم إيجاد العلاقة ما بين التحفظ المشروط وقرار الاستثمار إلا أنهم لم يعطوا أي دليل ملموس في كيفية حدوث هذه العلاقة وآلية دراسة وتحديد المتغيرات الأخرى التي قد تكون مؤثرة في هذا القرار. وتأتي دراسة Ma (2010) لبيان العلاقة ما بين متغيرات البحث بشكل تطبيقي على الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت نتائج البحث تؤكد على أن الشركات التي تعتمد تحفظ مشروط عال في سياستها المحاسبية غالباً ما تستثمر أقل في راس المال. وهذا ما يؤكد وبشكل قطعي وجود علاقة معنوية ما بين التحفظ المحاسبي وقرار الاستثمار. ويرجع الفضل في استخدام التحفظ المشروط إلى Basu's (1997) و Khan and Watts (2009) وكذلك التحفظ غير المشروط إلى Beaver and Ryan (2000) و DeFond et al. (2012) و Louis et al. (2012) و Ishida and Ito (2014) وكانت أبرز استنتاجاتهم في هذا المجال بان للتحفظ المشروط علاقة عكسية مع سلوك قرار الاستثمار في الشركات على العكس تماماً في حالة التحفظ غير المشروط في وجود علاقة طردية ما بينه وبين قرار الاستثمار في الشركات، وبالرغم من هذا فإن العلاقة ما بين التحفظ من جهة وسلوك المستثمرين في توجيه قرار الاستثمار تبقى عاملاً يكفنه الغموض ويحتاج إلى المزيد من البحث والتقصي لمعرفة ماهي العلاقة ما بين متغيرات البحث في بيئة أعمال تختلف عن البيئة التي تم اختبار فرضيات البحوث فيها وتطبيق النماذج التي تم تطبيقها فيها، وبالتالي فإن وجود قبول عام أو رفض عام لفرضية معينة وخصوصاً ما يتعلق بالتحفظ بشكل عام وأنواعه المشروط وغير المشروط بشكل خاص يعد من القضايا المحاسبية المعاصرة التي تحتاج إلى المزيد من العمل والتطبيق. ويرى (Xu and Lu, 2008: 15) أن هنالك مجموعتان من العوامل والمتغيرات التي من الممكن أن تؤثر على التحفظ المحاسبي، وتتمثل الأولى بالعوامل على مستوى السوق مثل الأنظمة القانونية التي تتحكم بالنظام المالي للشركات وكذلك البيئة المؤسسية، أما الثانية مثل رغبة مدراء الشركات في تبني سياسة التحفظ. ويرجع التأصيل المنطقي لعد العلاقة ما بين التحفظ غير المشروط وقرارات الاستثمار إلى هذا النوع من التحفظ من خلال إعطاء الشركات حيزاً محاسبياً مهماً في عملية الاعتراف بالمصروفات والإيرادات (Beaver and Ryan 2005) وبالتالي فإن هذا النوع يوفر ضماناً مهمة في حالة الاستثمار في مشاريع ذات مخاطرة أعلى من غيرها ، وبالتالي فإن هذا النوع من التحفظ يمكن مدراء الشركات من دفع المخاطرة باتجاه آخر مما يعطي الحافز لهم بالاستثمار، ويعد التحفظ المحاسبي بأنواعه المختلفة (المشروط وغير

المشروط) امراً مهماً في الشركات لما له من أثر على قرار الاستثمار من خلال فحص القوائم المالية للشركة من قبل المستثمرين. ومن امثلة التحفظ المحاسبي في الشركات عند توفر إمكانية الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية مثل الاعتراف الفوري بمصروفات البحوث والتطوير بدلاً من رسملتها، وتطبيق طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً (LIFO) بدلاً من طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO) عند حساب تكلفة البضاعة المباعة، وتطبيق طرق الاندثار المعجل بدلاً من طريقة القسط الثابت عند حساب اندثار الموجودات الثابتة وكذلك تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم الموجودات المتداولة . الا انه ومن الثوابت المقبولة محاسبياً هو عدم وجود تعريف رسمي لهذا المفهوم، فكل ما صدر عن الجهات الرسمية هو فقط ما جاء في ملحق توصية المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ضمن مشروع الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية ، من حيث أن التحفظ المحاسبي هو وسيلة للتعامل مع حالات عدم التأكد والمخاطرة الكامنة في الأنشطة التي تقوم بها الشركة. ومن جانب آخر فان للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية أهمية كبيرة في تخفيض المخاطرة في قرارات المستثمرين. ووجد اغلب الباحثين ان المكاسب المحاسبية نتيجة لقرارات المستثمرين تكون أكثر احتمالية في حال كون ان الشركة المفصح عن بياناتها تعتمد على مبدأ التحفظ (Ball & Shivakumar, 2005) (Ball et al 2000) (Ball et al 2003) (Wang,) (Hu et al 2014) (2006) (LaFond and Watts, 2008). وبالرغم من هذا فلا يوجد اتفاق عام على وجود هذه العلاقة ما بين مبدأ التحفظ وقرار الاستثمار من خلال جودة المعلومات وتقليل ضبابية المعلومات المتعلقة بالاستثمار (Holthausen and Watts, 2001) (Watts and Zimmerman, 1986) (Watts, 2003). ولمبدأ التحفظ فوائد تتمثل بعدم المبالغة في تقييم الموجودات والمطلوبات في الشركة وكذلك فإن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات لها اتفاق مع المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وللتحفظ المحاسبي فوائد أيضاً في محاولة مواجهة أي ظروف غير محسوبة قد تحدث في المستقبل وهذا يعني تخفيض المخاطرة ما أمكن وبالرغم من هذا فإن للتحفظ عيوباً تتمثل في عدم توافق القيم المنشورة في القوائم المالية مع القيم الحقيقية لها وبالتالي إمكانية حدوث ارباك في القرار الاستثماري في عدم وجود تقييم حقيقي للموجودات وظهورها باقل من قيمتها الحقيقية (Iqbal and Qdhah, 2014) (Al-Sakini and Al-) (Awawdeh, 2015). ومن وجهة نظر Ahmed (2002) فإن التحفظ المحاسبي يمكن ان يخفف حدة توتر المساهمين بخصوص سياسة توزيع الأرباح من خلال تخفيض كلفة الديون الخاصة

بالشركة. وكذلك وجد Watts (2003) ان التحفظ المحاسبي مهم بالنسبة للشركات في جودة عرض التقارير المالية. ووجد أيضا ان التقارير المالية للشركات تتأثر بالقوانين المالية السائدة في السوق من خلال مواكبة مدرء الشركات لتلك القوانين والتعليمات المالية وبالتالي مدى تطبيق التحفظ المحاسبي (Bushman, 2006) (Watts, 2003). وللمعلومات المحاسبية مستوى معين من الخصائص التي يجب توفرها فيها من اجل ان تلي حاجات مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ووفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي هناك عدة خصائص يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية أهمها ملائمة المعلومات، تمثيلها الصادق والشفافية. اذ يجب أن تكون المعلومات ملائمة (Relevance) وتعني ان تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في عملية اتخاذ القرار أو هي التنبؤات المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة من خلال تأثيرها على فهم اهداف الشركة والقرارات المرتبطة (FASB.SFAC.NO.2). وأوضح "هندركسون" ان الملائمة يتحقق معناها اللغوي إذا تفهم من يتلقى المعلومات المعنى المقصود من المعلومات والذي يعد الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي الملائمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة أو ارتباطها المفيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها. ووفقا لوجهة نظر زوينة (2014) لكي تكون المعلومات ملائمة يجب ان تكون قادرة على التنبؤ، وان تنتج تلك المعلومات بالتوقيت المناسب. ويضيف علي (2011) ان المعلومات المحاسبية يجب ان تضمن مستوى معين من الاعتمادية او ما يصطلح عليه التمثيل الصادق (Reliability)، وتكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها انها تعكس الاحداث الاقتصادية التي تعدُّ عنها بصدق وموضوعية، وكذلك يجب أن تكون المعلومات ذات مصداقية وقابلة للتحقق وان تكون شاملة بهدف ازالة الغموض وغير مضللة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة نماذج لقياس للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات منها نماذج تركز على الأرباح وعائدات الأسهم ونموذج يعتمد بشكل آخر على القيمة السوقية لحقوق الملكية والنموذج الأخير يعتمد على الاستحقاقات. ومن خلال الاطلاع على المنشورات الخاصة لوزارة المالية الروسية من جهة ومجلس المعايير الامريكية والعراقية من جهة أخرى يلاحظ أن المعايير المحاسبية الروسية تحاول ان تظهر القوائم المالية بصورتها الحقيقية ولا تعير لمفهوم التحفظ المشروط أهمية لكونه يتعارض مع هذا المبدأ، في حين أن المعايير المحاسبية الامريكية والعراقية يعملان باتجاه متوازي من حيث إعطاء أهمية للتحفظ المشروط في البيانات المنشورة في القوائم المالية للشركات. ولكن وبلاستناد إلى التعديلات التي حصلت على الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية والذي تبعه نفس الأثر في معايير المحاسبة

الأمريكية والعراقية لتكون أكثر توافقية مع المعايير المحاسبية الروسية من حيث عدم إلزام الشركات بالتحفظ المشروط وبالتالي تعطى حرية استخدام سياسة التحفظ الى قناعة إدارة الشركة ورؤيتها لعرض بيانات مالية ذات موثوقية عالية. (27. BC3 : SFAC no.8 , FASB) (par 34 : IAS 2). و من جانب اخر و بالرغم من الاتفاق على ما سبق فيتم تقييم الانخفاض التكنولوجي في قيمة المخزون عندما تكون القيمة السوقية اقل من كلفة المخزون التاريخية فيتم اعتماد القيمة السوقية بدلاً من كلفته التاريخية، بمعنى أنه يتم اعتماد سياسة التحفظ المشروط من خلال تقييم المخزون بالكلفة أو السوق أيها اقل (Kimmel et al , 2011 : 295))

3. **النتائج والمناقشة :** هدف البحث الى دراسة العلاقة ما بين التحفظ المحاسبي وقرار الاستثمار في الشركات من خلال بيان علاقة التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط لهذا الغرض، فالتحفظ المحاسبي المشروط وفقاً للعديد من الدراسات ليس له أثر كبير على قرار الاستثمار بعكس التحفظ المحاسبي غير المشروط. بالرغم من هذه النتيجة فان موضوع التحفظ المحاسبي وعلاقته بقرار الاستثمار يبقى نسبياً ووفقاً لظروف الشركة وكفاءة سوق الاستثمار، حيث ان سلوك المستثمر واعتماده على البيانات المحاسبية له أثر كبير وقد يكون غير محسوب على قرار الاستثمار وهو ما يجب التحقق منه باستخدام بيانات محاسبية للشركات العراقية بدراسة مكملة لهذه الدراسة. وقد خلصت بعض الدراسات الى ان التحفظ المحاسبي هو أقرب لمبدأ الكلفة التاريخية من القيمة العادلة للموجودات (Al-Sakini and Al-Awawdeh, 2015). وكانت نتيجة بحث (Xu and Lu,) 2008 أن العوامل الداخلية للشركة (مثل التحفظ) لها تأثير أكبر من العوامل الخارجية (كعوامل السوق)(Xu and Lu, 2008: 27) . ومن جانب اخر خلصت العديد من الدراسات الى ان التحفظ المحاسبي غير المشروط له أثر معنوي على قرار الاستثمار بعكس التحفظ المحاسبي المشروط (Basu's, 1997; Beaver and Ryan, 2000; Khan and Watts, 2009; DeFond et al., 2012; Ishida and Ito, 2014). وعليه فان رفض فرضية البحث المتمثلة بوجود علاقة معنوية ما بين التحفظ المحاسبي المشروط وقرار الاستثمار وقبول فرضية البحث المتمثلة بوجود علاقة معنوية ما بين التحفظ غير المشروط وقرار الاستثمار .

قائمة المصادر:

أ. المصادر العربية:

1-زويينة، بن فرج (2014) المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر .

- 2-علي، حامد (2010) أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الجزائرية الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاروس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية، أريس، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر.
- 3-هندركسون، الدون (1990) نظرية المحاسبة، الطبعة الرابعة ترجمة زيد أبو كمال، جامعة الإسكندرية، مصر.
- ب. المصادر الأجنبية:

- 1-Ahmed, A. S., Billings, B. K., Morton, R., and Stanford-Harris, M. (2002) The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs, *The Accounting Review*, No. 77, pp. 867-890.
- 2-Al-Sakini, S. and Al-Awawdeh, H. (2015) The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies, *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 6, No. 7, pp.229-241.
- 3-Ball, R., and Shivakumar, L. (2005) Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 39, No. 1, pp. 83-128.
- 4-Ball, R., Robin, A., & Wu, J. (2003). Incentives vs. standards: Properties of accounting income in four East Asian countries. *Journal of Accounting and Economics*, No. 36, pp. 235-270.
- 5-Ball, R., S.P. Kothari, and A. Robin. (2000) The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 29, No. 1, pp. 1-51.
- 6-Basu, S. (1997) the conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 24, No.1, pp. 3-37.
- 7-Beaver, W. H., and Ryan, S. G. (2005) Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling, *Review of Accounting Studies*, Vol. 10, No. (2-3), pp. 269-309.
- 8-Beaver, W.H. and Ryan, S.G. (2000) Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity. *Journal of Accounting Research*, Vol.38, No. 1, pp. 127-148.

- 9-Bushman, R. M. and Piotroski, J. D. (2006) Financial reporting incentives for conservative accounting: the influence of legal and political institutions, *Journal of Accounting and Economics*, No. 42, pp. 107-148.
- 10-DeFond, M., X. Hu, M. Hung, and S. Li. (2012) Has the widespread adoption of IFRS reduced US firms' attractiveness to foreign investors? *Journal of International Accounting Research* (forthcoming).
- 11-Edwards, J.R. (1989) *A History of Financial Accounting*, Rutledge.
- 12-FASB (1980) *Qualitative Characteristics of Accounting Information, Statement of Financial Accounting Concepts No.2*.
- 13-Holthausen, R. W., &Watts, R. L. (2001) The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 31, No. (1-3), pp. 3-75.
- 14-Hu, J., Li, A. and Zhang, F. (2014) Does accounting conservatism improve the corporate information environment?, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 23, pp.32-43.
- 15-International accounting standards committee (IASB)
- 16-Iqbal, Omar, al-Qidah, Ma'moun (2014) The impact of financial crises on supporting the accounting conservatism policy: A study on the Jordanian industrial corporations. *An-Najah University Journal for research, the Humanities*, Vol. 28, No. 4, pp. 895-919.
- 17-Ito, K. and Nakano, M. (2014) The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment Behavior, *International Perspectives on Accounting and Corporate Behavior*, Vol. 6, No.10, pp.59-80.
- 18-Khan, M. and R.L. Watts. (2009) Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 48, No. (2-3), pp. 32-150.
- 19-LaFond, R. and Watts, R. (2008). The Information Role of Conservatism. *The Accounting Review*, No. 83, pp. 447-478.
- 20-Louis, H., A.X. Sun, and O. Urcan. (2012) Value of Cash Holdings and Accounting Conservatism. *Contemporary Accounting Research*, Vol. 29, No. 4, pp. 1249-1271.

- 21-Ma, T., (2010) Accounting Conservatism and Corporate Investment. *Working Paper*, Online Business School.
- 22-Pham, H. M. (2009) Accounting Conservatism In International Financial Reporting Standards and U.S. Generally Accepted Accounting Principles, *Inquiry*, Vol. 10, pp. 86-93.
- 23-Regulations on accounting "Information on discontinued activity (2002) APPROVED Order of the Ministry of Finance, Russian Federation, N 16/02
- 24-Roy Chowdhury SK, Sangle GV, Xie X, Stelmack GL, Halayko AJ, Shen GX (2010) Effects Of Extensively Oxidized Low-Density Lipoprotein On Mitochondrial Function And Reactive Oxygen Species In Porcine Aortic Endothelial Cells, *Am J Physiol Endocrinol Metab* No. 298: Pp. 89-98.
- 25-Ruch, G.W. and G. Taylor. (2011) Accounting Conservatism and its Effects on Financial Reporting Quality: A Review of the Literature. *Working Paper*, University of Alabama.
- 26-Ryan, S. G. (2006) Identifying conditional conservatism, *European Accounting Review*, Vol. 15, No. 4, pp. 511-525.
- 27-Wang, D. (2006). Founding family ownership and earnings quality, *Journal of Accounting Research*, Vol.44, No.3, pp. 619-656.
- 28-Watts, R. (2003) Conservatism in accounting. Part I. Explanations and implications, *Accounting Horizons*, Vol. 17, No.3, pp. 207-221.
- 29-Watts, R., and Zimmerman, J. (1986) *Positive accounting theory*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- 30-Xu, J. and Lu, C. (2008) Accounting Conservatism: A Study of Market-Level and Firm-Level Explanatory Factors, *China Journal of Accounting Research*, Vol. 1, Issue 1, pp. 11-29.